

الاتحاد الدولي للاتصالات



ITU-T

قطاع تقييس الاتصالات
في الاتحاد الدولي للاتصالات

الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات

فلوريانوبوليس، 5 - 14 أكتوبر 2004

القرار 40 - الجوانب التنظيمية لعمل قطاع تقييس الاتصالات

تمهيد

الاتحاد الدولي للاتصالات وكالة متخصصة للأمم المتحدة في ميدان الاتصالات. وقطاع تقييس الاتصالات (ITU-T) هو هيئة دائمة في الاتحاد الدولي للاتصالات. وهو مسؤول عن دراسة المسائل التقنية والمسائل المتعلقة بالتشغيل والتعريف، وإصدار التوصيات بشأنها بغرض تقييس الاتصالات على الصعيد العالمي.

وتحدد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA)، التي تجتمع مرة كل أربع سنوات، المواضيع التي يجب أن تدرسها لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات وأن تُصدر توصيات بشأنها.

وتتم الموافقة على هذه التوصيات وفقاً للإجراء الموضح في القرار رقم 1 الصادر عن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات.

© ITU 2004

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أي جزء من هذه المنشورة بأي وسيلة كانت إلا بإذن خطي مسبق من الاتحاد الدولي للاتصالات.

الجوانب التنظيمية لعمل قطاع تقييس الاتصالات

(مونتريال، 2000؛ فلوريانوبوليس، 2004)

إن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (فلوريانوبوليس، 2004)،

إذ تدرك

أحكام الأرقام من 246D إلى 246H من اتفاقية الاتحاد،

وإذ تضع في اعتبارها

أ) أن المهام التي تنفذ في قطاع تقييس الاتصالات تغطي المسائل التقنية والمسائل التي يكون لها أثر على السياسات أو الجوانب التنظيمية؛

ب) أن القواعد المتصلة بجوانب معينة من عمل القطاع وُضعت في صيغة تعتمد على التحديد الواضح والمؤكد للحدود بين المسائل التقنية والمسائل التي يكون لها أثر على السياسات أو الجوانب التنظيمية؛

ج) أن الإدارات قد وافقت على تشجيع قيام أعضاء القطاع بدور أكبر في أعمال قطاع تقييس الاتصالات، وخصوصاً في المسائل التقنية؛

د) أن كثيراً من المسائل مما لها أثر على السياسات أو الجوانب التنظيمية قد تتضمن تنفيذاً تقنياً وبالتالي يلزم دراستها في لجان الدراسات التقنية المناسبة؛

هـ) أن القرار 82 (مينيابوليس، 1998) لمؤتمر المندوبين المفوضين يشير إلى الموافقة على بعض المسائل والتوصيات باستعمال عملية الموافقة البديلة؛

و) أن القرار 82 (مينيابوليس، 1998) لمؤتمر المندوبين المفوضين يتضمن بعض أمثلة من المسائل التي يكون لها أثر على السياسات أو الجوانب التنظيمية،

وإذ تلاحظ

أ) أن الدول الأعضاء في الاتحاد قد حددت مسؤوليات رئيسية في مجال السياسات في الفصل السادس من الدستور (المواد 33 - 43)، وفي الفصل الخامس من الاتفاقية (المواد 36 - 40)، وفي قرارات مؤتمرات المندوبين المفوضين ذات الصلة؛

ب) أن لوائح الاتصالات الدولية توضح كذلك الالتزامات السياسية والتنظيمية الواقعة على الدول الأعضاء؛

ج) أن الرقم 191C من الاتفاقية يخوّل الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات إسناد المسائل التي تدرج ضمن اختصاصاتها إلى الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات، مع توضيح الإجراءات المطلوبة بشأنها،

تقرر

1 أنه بالإضافة إلى الأمثلة المبينة في القرار 82 (مينيابوليس، 1998)، لمؤتمر المندوبين المفوضين، ينبغي للجان الدراسات، لدى تحديد ما إذا كانت المسألة/التوصية لها آثار سياسية أو تنظيمية، أن تنظر عموماً في مسائل محتملة مثل:

- حق الجمهور في التراسل؛

- حماية قنوات ومنشآتها الاتصالات؛

- استعمال الموارد الطبيعية المحدودة مثل النظام الموحد للترقيم والعنونة؛

- أمن الاتصالات والتيقن منها؛
 - سلامة الحياة البشرية؛
 - الممارسات التي يمكن تطبيقها على الأسواق القائمة على المنافسة؛
 - أي مسائل أخرى ذات صلة، بما في ذلك المسائل التي تتحدد في أي قرار للدول الأعضاء، أو التي يوصي بها الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات؛
- 2 أن تطلب من الفريق الاستشاري التشاور مع الدول الأعضاء بشأن أي مسائل ذات صلة بخلاف المسائل المحددة أعلاه،

تدعو الدول الأعضاء

إلى المساهمة بنشاط في الأعمال الجارية بشأن هذا الموضوع.